

واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وسبل التعامل مع الظاهرة.
.The reality of the informal economy in Algeria and ways to deal with the phenomenon

د. بن قيدة مروان¹ أ.د. بوعافية رشيد²

1 أستاذ محاضر قسم أ. جامعة يحي فارس بالمدينة. benkkidda.eco@gmail.com

2 أستاذ ، المركز الجامعي مرسلني عبد الله- تيبازة. cukm44@Gmail.com

تاريخ النشر: 2020-01-01

تاريخ القبول: 2019-10-25

تاريخ الاستلام: 2019-09-01

ملخص :

الاقتصاد غير الرسمي، ظاهرة قديمة مرتبطة بكل الدول ، لكن حديثها تختلف من بلد لآخر، وذلك حسب بنية الاقتصاد الرسمي نفسه، للظاهرة عدة مصطلحات ومفاهيم منها ما يعبر عن كافة أنشطتها ، ومنها ما يعبر عن جزء منها فقط، رغم اختلاف وجهات النظر حول مفهوم الظاهرة منذ الاكتشاف في بداية السبعينيات، إلا أنه في الآونة الأخيرة هنالك دراسات قدمتها بعض الهيئات والمنظمات الدولية، ساهمت بشكل كبير في ضبط مفهوم الظاهرة، وعلى اختلاف المصطلحات المستخدمة للتعبير عن الظاهرة، فإنه في الآونة الأخيرة تم ضبط هذه المفاهيم والمصطلحات، وذلك حسب مداخل وأهداف تحليل السمة غير الرسمية ، وفي إطار التصدي للظاهرة فقد نجحت بعض التجارب القطرية في التعامل مع الظاهرة ، في مقابل ذلك لم تنجح بلدان أخرى في ذلك.

تعتبر الجزائر واحدة من الدول النامية، التي يمثل فيها الاقتصاد غير الرسمي جزءا هاما من الاقتصاد، كما تشير بعض البيانات، ورغم الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري ، إلا أن بعض القطاعات أصبحت تعتمد على عمالة هذا القطاع بشكل كبير، ومن أهمها قطاع التجارة ، وقطاع البناء ، وسنبرز من خلال هذه الورقة البحثية الى شرح أهم المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بظاهرة السمة غير الرسمية حسب مقاربات بعض الهيئات الدولية، عرض واقع الظاهرة بالجزائر وأهم مسبباتها، وآليات التعامل معها.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرسمي، الاقتصاد غير الرسمي، القطاع غير الرسمي، العمالة غير الرسمية.

تصنيفات JEL : E20.E26.E260.E26 .

Abstract :

The informal economy is an ancient phenomenon linked to all countries, but its severity varies from one country to another, depending on the structure of the formal economy itself. The phenomenon has several terms and concepts, which reflect all of its activities, and some of which express only part of it, despite differing views on the concept of the phenomenon. Since the discovery in the early seventies, but recently there have been studies submitted by some international bodies and organizations, which contributed significantly in controlling the concept of the phenomenon, and different terminology used to express the phenomenon, it has recently been adjusted these concepts and terms, according to the approaches and objectives of analysis. The attribute is not Mieh, in the framework of addressing the phenomenon of some country experiences have succeeded in dealing with the phenomenon, as opposed to that other countries did not succeed in it.

Algeria is one of the developing countries, where the informal economy is an important part of the economy, as some data indicate, and despite the reforms known to the Algerian economy, but some sectors have become dependent on the employment of this sector, including trade, construction. We will highlight through this paper to explain the most important concepts and terminology related to the phenomenon of informal attribute according to the approaches of some international bodies, to show the reality of the phenomenon in Algeria and its main causes, and mechanisms to deal with it.

Keywords: formal Economy, Informal Economy, Informal sector, Informal employment

Jel Classification Codes: E20.E26.E260.E26.

المؤلف المراسل، بوعافية رشيد البريد الإلكتروني: cukm44@Gmail.com

مقدمة :

من الناحية العملية لا يوجد اقتصاد، معكوس بالكامل من وجهة نظر الحسابات القومية، ورغم التحسينات، إلا أنه توجد بعض الأنشطة التي تتمثل من هذا الحساب الوطني، لسبب أو لآخر أما لأنها خفية أو غير مشروعة أو يصعب تكوين بيانات حولها، أو أن القوانين لا تشملها... عموم هذه الأنشطة التي لا تشملها الحسابات الرسمية، يطلق عليها مصطلح السمة غير الرسمية أو غير المنظمة، على اختلاف التوصيفات المستخدمة لوصف الظاهرة. فقد تم اكتشافها منذ حوالي أكثر من أربعة عقود ونصف، ومنذ تلك الفترة تغيرت المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بها، كما زاد الاهتمام بالظاهرة خاصة بالبلدان النامية والفقيرة، حيث حدثت تفوق السمة الرسمية بعض البلدان، وفي سياق هذا الكلام تعتبر الجزائر من بين البلدان النامية التي أصبحت السمة غير الرسمية ركيزة البلد، مخلفة معها مجموعة من الآثار والمظاهر المشينة للاقتصاد، خاصة في الآونة الأخيرة، وهو موضوع اهتمامنا في هذه الورقة البحثية، ولتحليل هذه الأخيرة قسمناها إلى العناصر التالية :

- المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالسمة غير الرسمية.
 - حجم الاقتصاد والتشغيل غير الرسميين على مستوى العالم
 - واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وأهم أسبابه.
 - التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.
- أولاً: المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالسمة غير الرسمية.
- قبل التطرق لظاهرة السمة غير الرسمية ومختلف أبعاد تحليلها، نعطي مفهوماً للاقتصاد الرسمي.

*الاقتصاد الرسمي : يعبر الاقتصاد الرسمي عن قطاع الأجور والدفعات الشهرية للرهون العقارية، والمعدلات الصافية للائتمان، والالتزام تجاه السلطات الضريبية، والواجبات المنتظمة، وغطاء الصحة الجيدة، والمساهمات في صناديق التقاعد، والرسوم المدرسية، والعطلات الصيفية. لكن العامل الوحيد الذي يجعل أسلوب الحياة هذا رسمياً يكمن في التنظيم والترتيب، وهو إيقاع متوقع غالباً ما يكون مضموناً.¹

1- اكتشاف ظاهرة السمة غير الرسمية: يعود اكتشاف ظاهرة السمة غير الرسمية إلى بداية السبعينيات، من قبل "كيث هارت" (keith hart)*، لوصف الأنشطة غير المنتظمة التي مارسها فقراء المناطق الحضرية في دول العالم النامي، إذ تم استخدام مصطلح «القطاع غير الرسمي» Informal Sector أو «القطاع غير المهيكل» «Sector Non- Structure»²، حيث استخدمت هذه المصطلحات في ورقة عمل في مؤتمر حول البطالة في المناطق الحضرية في إفريقيا، سنة 1971، بناءً على عمل ميداني بمدينة "أكرا" عاصمة غانا، واصفاً عمالة فقراء المناطق الحضرية، بأنهم ليسوا عاطلين عن العمل، بل يعملون مقابل عوائد متدنية وغير منتظمة، مخفية عن التنظيم الإداري. وبعدها بسنة واحدة (1972)

نشر المكتب الدولي للعمل تقريراً بعنوان «الأجور والتوظيف والنوعية في كينيا» تضمن وصفاً لبعض جوانب السمة غير الرسمية كمساهم في الاقتصاد الرسمي³.

2- المصطلحات المرتبطة بالسمة غير الرسمية: ارتبطت بالسمة غير الرسمية، عدة مصطلحات منذ اكتشاف الظاهرة حتى وقتنا الراهن. وهذه المصطلحات منها ما يشمل كل مكونات الظاهرة، على عكس بعضها الآخر، حالياً وبعد الدراسات من قبل المختصين وتقارير بعض الهيئات الدولية، تم ضبط هذه المصطلحات. حيث لكل مصطلح دلالة حسب زاوية وهدف ومعايير التحليل المعتمدة. والجدول الموالي يعرض هذه المصطلحات والمعايير المستخدمة في تحديدها.

الجدول رقم (01): المصطلحات المرتبطة بالسمة غير الرسمية.

المعيار المستخدم	معيار السرية والوجهة القانونية	معيار اللانظامية	معيار الاتصال بالاقتصاد القومي
المصطلحات الواردة	- اقتصاد تحت الأرض. - اقتصاد الأسود. - اقتصاد الخفي. - اقتصاد السري. - اقتصاد الأبواب الخلفية. - اقتصاد غير شرعي. - اقتصاد غير قانوني.	- اقتصاد غير الرسمي. - اقتصاد اللانظامي. - اقتصاد غير المنظم. - اقتصاد غير مهيكّل.	- اقتصاد الظلي. - اقتصاد الموازي. - اقتصاد غير الملاحظ.
	هذا المعيار يحصر مكونات الظاهرة في الأنشطة غير المشروعة.	هذا المعيار يحصر مكونات الظاهرة في الأنشطة المشروعة غير المصرح بها.	هذا المعيار يحصر مكونات الظاهرة في الأنشطة المشروعة غير المصرحة، والأنشطة غير المشروعة لذلك هو أشمل من المعيارين السابقين.

المصدر: بن قيدة مروان، إشكالية تنظيم العمالة في القطاع غير الرسمي- دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: بنوك، نقود ومالية، جامعة البليدة 02، (غير منشورة)، 2016، ص 32.

3/مداخل تحليل السمة غير الرسمية: تطورت المفاهيم المرتبطة بالسمة غير الرسمية منذ اكتشاف الظاهرة مع بداية السبعينيات، وذلك حسب آثارها وأبعادها، ووجهات تحليلها. غير أنه منذ العقد والنصف الأخير تم ضبط هذه المفاهيم بشكل جيد، بفضل جهود المهتمين بالظاهرة، خاصة بعد سنة 2002.

تختلف وجهات تحليل السمة غير الرسمية، ولعل أهمها ما ورد في نظام الحسابات الوطنية لسنة 2008، حيث تضمنت هذه النسخة فصلا خاصا يتناول السمة غير الرسمية للاقتصاد، في إطار حدود إجمالي الناتج المحلي وتحسين الأساليب الإحصائية، والدراسات الاستقصائية، من أجل تغطية الأنشطة غير الرسمية.⁴ ولتحليل هذه الأخيرة، وكما ورد في هذه النسخة، هناك مدخلان، على الرغم من أنهما يشتركان في عدد من الفرضيات. إلا أنهما موجهان نحو تحقيق هدفين مختلفين تماما. المدخل الأول: يهتم بالتأكد من أن كافة الأنشطة، بما في ذلك تلك الأنشطة التي توصف على أنها خفية أو سرية. تكون مشمولة في قياسات النشاط الكلي. المدخل الثاني: يهتم بتعريف المجموعة الفرعية للوحدات الاقتصادية التي توصف بأنها (غير رسمية)، وبقياس ذلك.

عموما الأساس المنطقي وراء المدخل الأول، يتمثل في تكوين رؤية للاقتصاد ككل، تكون مكتملة بأقصى قدر ممكن وقابلة للمقارنة مع مرور الوقت وعبر البلدان. وقد أصبح يعرف جزء الاقتصاد صعب القياس "بالاقتصاد غير الملاحظ، Non-Observed Economy"، وقد كرست العديد من المنشورات لقياسه، أهمها كتيب "قياس الاقتصاد غير الملاحظ" Measuring the Non-Observed Economy الصادر عن كل من (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، صندوق النقد الدولي، منظمة العمل الدولية، اللجنة الإحصائية بين الدول لرابطة الدول المستقلة 2002). ركز هذا الكتيب على قياس الاقتصاد غير الملاحظ، لضمان أن يكون قياس النشاط الكلي شاملا في الاقتصاد الرسمي. في المقابل يسلم المدخل الثاني بالأهمية التحليلية، خاصة في الدول النامية، بقياس ذلك الجزء من الاقتصاد، والذي يعكس جهود الأفراد ممن ليس لديهم وظائف رسمية للانخراط في بعض أشكال النشاط الاقتصادي النقدي. وقد أصبح يعرف هذا الجزء من الاقتصاد بـ "القطاع غير الرسمي". ومن خلال تقدير هذا الأخير، يصبح من الممكن تقييم مدى وصول فوائد التنمية إلى الفئات المهمشة في المجتمع. ومؤيدي هذا المدخل لا ينكرون أهمية القياس الشامل للاقتصاد ككل، وعلى الرغم من صعوبة الأمر، بالنسبة لهم هذا لا يكفي هنا. لذا لابد من بذل المزيد من الجهود لتحليل القطاع غير الرسمي، خاصة الجانب المتعلق بالتوظيف والتنظيم.

4/ ضبط المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالسمة غير الرسمية.

إن ضبط المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالسمة غير الرسمية مهم للغاية، لأغراض إحصائية أو غيرها، فمصطلحات مثل "القطاع غير الرسمي"، "الاقتصاد غير الرسمي"، "الاقتصاد غير الملاحظ"، "العمالة في القطاع غير الرسمي"، و"العمالة غير الرسمية". تبدو قابلة للتبادل والتطابق فيما بينها، إلا أنها ليست كذلك. لذا لابد من شرحها والتدقيق في مفهومها، وهي كما يلي:⁵

*الاقتصاد غير الملاحظ "Non-Observed Economy": استخدم هذا المصطلح من قبل الاتحاد الأوروبي، وذلك في إطار برنامج لشمولية الناتج المحلي الإجمالي، وإيجاد مقياس شامل للإنتاج في إطار الحسابات الوطنية. ويعبر عن مجموع الأنشطة التي تكون أكثر احتمالاً. أنها نفذت أو انتجت بإحدى الطرق الخمس التالية:

- بطريقة خفية.
 - أو في إطار القطاع غير الرسمي.
 - أو بشكل غير قانوني.
 - أو نفذتها الأسر المعيشية للاستخدام النهائي الخاص بها.
 - أو الأنشطة المفقودة بسبب قصور في البرنامج الأساسي لجمع بياناتها.
- هذه الأشكال الخمسة تشكل ما يعرف بالاقتصاد غير الملاحظ⁶. وهو يشمل بناءً على هذا المفهوم مجموع الأنشطة المشروعة وغير المشروعة صعبة القياس.
- *الاقتصاد غير الرسمي "Informal economy": جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال أو المنشآت الذين لا تشملهم الترتيبات النظامية في القانون أو في الممارسة (استناداً إلى تعريف مؤتمر العمل الدولي (2002).

يشمل الاقتصاد غير الرسمي، وفق تعريف منظمة العمل الدولية، جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال والوحدات الاقتصادية الذين لا تشملهم كل أو بعض الترتيبات النظامية في القانون أو في الممارسة. وهذه الفئات من العمال أما تنشط خارج النطاق الرسمي للقانون أو أن القانون لا ينفذ بغرض حمايتها لسبب من الأسباب. ويشمل الاقتصاد غير الرسمي القطاع غير الرسمي والاستخدام غير الرسمي في منشآت الاقتصاد الرسمي. ويعني ذلك أن بعض الأشكال غير العادية من العمالة، حين لا تنظمها التشريعات الداخلية على نحو كاف، قد يندرج العمال المعنيون بها في إطار شروط العمل غير الرسمي، وبالفعل تزداد في العديد من البلدان، بما فيها الصناعية، السمة غير الرسمية داخل الاقتصاد الرسمي، ويرجع ذلك إلى أمور عدة منها تدهور علاقة الاستخدام وصعوبة رصد تشريعات العمل وإنفاذها.⁷

***القطاع غير الرسمي " informal sector "**: مجموعة من الوحدات (منشآت فردية تمتلكها الأسر المعيشية) بما في ذلك "المنشآت غير الرسمية التي تعمل لحسابها الخاص" ومنشآت أصحاب العمل في القطاع غير الرسمي (استنادا الى تعريف المؤتمر الدولي الخامس لخبراء إحصاءات العمل).

القطاع غير الرسمي، قد يتسم على نطاق واسع بأنه يتألف من المنشآت المنخرطة في إنتاج سلع أو خدمات، بهدف رئيسي متمثل في إنتاج وظائف ودخول للأشخاص المعنيين، وعادة ما تعمل هذه الوحدات على مستوى متدني من التنظيم سواء بقليل من التنظيم أو بدون الفصل بين العمالة ورأس المال كعوامل إنتاج وعلى نطاق صغير. وتكون علاقات العمل - حيثما وجدت - قائمة بشكل أساسي على العمل العرضي أو قرابة أو العلاقات الشخصية والاجتماعية وليس في إطار ترتيبات تعاقدية بضمانات رسمية.⁸

***منشآت القطاع غير الرسمي " Informal sector enterprises "**: هي منشآت غير مسجلة و/أو منشآت فردية خاصة صغيرة الحجم ضالعة في أنشطة غير زراعية مع إنتاج جزء من السلع أو الخدمات على الأقل للبيع أو المقايضة (استنادا الى تعريف المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل).

منشآت القطاع غير الرسمي، هي المنشآت غير المساهمة الخاصة التي يقل حجمها لجهة الاستخدام عن الحد المتفق عليه في المعايير الوطنية (يتراوح عموما بين خمسة عاملين وعشرة)، و/أو التي هي غير مسجلة حسب الأشكال الخاصة المنصوص عليها في التشريعات الوطنية كقانون المصانع أو القانون التجاري، أو قوانين الضرائب والضمان الاجتماعي، أو قوانين الهيئات المهنية، أو غيرها من القوانين والتشريعات والنظم الموضوعة من الجهات التشريعية الوطنية (التي تتميز عن اللوائح المحلية التي تحكم اجازات التجارة أو الاعمال). وينبغي استبعاد الأسر المعيشية التي تستخدم عاملين منزليين باجر من منشآت القطاع غير الرسمي، ومعالجتها ضمن فئة تسمى "الأسر المعيشية".⁹

***التشغيل غير الرسمي " informal employment "**: يضم العدد الكلي للوظائف غير الرسمية، اكانت تزاوّل في منشآت الاقتصاد الرسمي، أو في منشآت القطاع غير الرسمي، أو في الأسر المعيشية، خلال فترة زمنية مرجعية معينة.¹⁰

اما بالنسبة للأشكال المختلفة للتوظيف غير الرسمي فهي متعددة (العمالة في القطاع غير الرسمي، العمالة غير الرسمية باجر، العمالة غير الرسمية، العمالة في الاقتصاد غير الرسمي، العامل العرضي، العمل اللائق).¹¹

* **العمالة غير الرسمية** : مجموع عدد الوظائف غير الرسمية، سواء وجدت في منشآت الاقتصاد الرسمي أو منشآت القطاع غير الرسمي، أو الأسر المعيشية، بما في ذلك المستخدمون الذين يشغلون وظائف غير رسمية، أصحاب العمل والعاملون لحسابهم الخاص الذين يعملون في منشآت القطاع غير

الرسمي الخاصة بهم، أعضاء تعاونيات المنتجين غير الرسميين، العمال المساهمون في دخل الأسرة في وحدات القطاع غير الرسمي، أو الرسمي، العاملون لحساب انفسهم الضالعون في انتاج السلع للاستخدام النهائي الخاص لأسرهم المعيشية.

بعد عرضنا لأهم المفاهيم المتعلقة بالسمة غير الرسمية، وبناءاً على الدراسات العالمية والإقليمية الحديثة، التي قام المهتمين وبعض الهيئات الدولية - (صندوق النقد الدولي، المنظمة الدولية للعمل، منظمة التعاون والتنمية) -. فإن مصطلح القطاع غير الرسمي أصبح يعبر عن مفهوم اضييق للسمة غير الرسمية- مقارنة بفترة الاكتشاف- يركز على نشاط المنشآت غير الرسمية، ويعامل كمجموعة فرعية من قطاع الاسر المعيشية حسب نظام الحسابات القومية لسنة 2008. اذ نشير الى تغير المصطلح المرادف للسمة غير الرسمية من "القطاع غير الرسمي" الى مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" كمفهوم أوسع يركز على تحليل نطاق العمالة غير الرسمية، بوصفها مفهوماً يجمع بين العمالة بالقطاع غير الرسمي، والعمالة غير الرسمية خارج هذا الأخير، بما في ذلك الاقتصاد الرسمي. تمارس هذه العمالة أنشطتها أساساً لتوليد التوظيف لأصحابها، وهي مشروعة ويتقبلها المجتمع وهي في حاجة الى التنظيم. في المقابل يبقى مصطلح الاقتصاد غير الملاحظ مرتبط بالأنشطة المشروعة وغير المشروعة غير الرسمية، والهدف من وراءه يتمثل في قياس هذه الأخيرة. لذا في هذه الورقة البحثية يتبنى الباحثان مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" كمفهوم يركز على نطاق التوظيف غير الرسمي، وسياسات تنظيمه.

ثانياً: حجم الاقتصاد والتشغيل غير الرسميين على مستوى العالم : رغم صعوبة تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، الا انه في العقود الأخيرة تم ابتكار وتطوير عدة مناهج لتقدير الظاهرة وهي ثلاثة:¹²

- المناهج المباشرة (المسح بالعينة، تدقيق الحسابات الضريبية).
 - المناهج غير المباشرة (الحسابات القومية، القوى العاملة، المعاملات، الطلب على العملة...)
 - بناء النماذج (نماذج بنائية تعتمد على اهم الأسباب والمؤشرات المحددة للظاهرة).
- من الناحية العددية، تشير بيانات منظمة العمل الدولية، الى ان السمة غير المنظمة، توجد في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. اذ تظهر تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي، انه مثل حوالي (18.4%) من اجمالي الناتج المحلي في الاتحاد الأوروبي (المؤلف من 27 بلداً) في 2013، وما يعادل (8.6%) في المتوسط في استراليا وكندا واليابان ونيوزلندا والولايات المتحدة.¹³
- عملياً تختلف تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي، باختلاف المناهج المستخدمة في التقدير، والجدول الموالي يعرض تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي في بعض اقاليم العالم،

باستعمال متوسط نتائج النموذج الديناميكي المتعدد السباب والمؤشرات و الطلب على العملة خلال الفترة (2005-2007).

الجدول رقم (02): الاقتصاد غير الرسمي في بعض بلدان العالم (2005-2007).

حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة (%) من إجمالي الناتج المحلي				البلدان (المنطقة)
(2007)	(2006)	(2005)		
37.7	37.3	36.9	الجزائر	شمال إفريقيا
39.8	39.8	37.9	المغرب	
37	36.1	35.4	مصر	
41.4	40.9	40	تونس	
31.7	30.9	30.4	جنوب إفريقيا	إفريقيا الجنوبية والوسطى
39.4	37.7	36	كينيا	
50.5	51	51.6	تشاد	
48.9	48.1	46.9	جمهورية إفريقيا الوسطى	
50.4	50	49.8	بنين	
63	61.9	61.3	تنزانيا	
56.8	56.6	56.8	زيمبابوي	
21.1	20.9	20.7	شيلي	أمريكا اللاتينية
37.7	37.3	36.9	الأرجنتين	
31.3	31	30.3	المكسيك	
45.1	43.4	42.3	كولومبيا	
43	41.8	41.1	البرازيل	
66.3	64.2	62.7	البيرو	
72.5	71.1	69.5	جورجيا	
70.7	71.3	69.9	بوليفيا	

14.3	14	13.7	الصين	آسيا
14	13.8	13.5	سنغافورة	
20.9	20.5	20.2	إندونيسيا	
25.6	25	24.5	الهند	
37	36.7	36	بنغلادش	
48.4	47.2	46.6	الفلبين	
54.2	53.4	52.4	كمبوديا	
57.2	56.9	56.4	تايلاند	
48.2	47.7	46.7	كزخستان	أوروبا الشرقية
43.6	42.6	42.4	القرقيز	
52	50.8	50.1	روسيا الاتحادية	
53	52.1	51.1	بيلاروسيا	
58.1	57.5	57	أوكرانيا	
69.6	67.7	64.7	أذربيجان	
9.1	8.9	8.7	سويسرا	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
9	8.9	8.9	الولايات المتحدة الأمريكية	
13.2	13.1	13	المملكة المتحدة	
15.7	15.6	15.6	فرنسا	
16.6	16.5	16.5	كندا	
16.7	16.4	16	ألمانيا	

Source: Friedrich Schneider , Andreas Buehn , Claudio E. Montenegro , *Shadow Economies*

All over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007 (Revised Version) , Policy Research Working Paper (WP 5356) , (World Bank & Europe and Central Asia Region , Human Development Economics Unit) , World Bank, Washington D.C July 2010 , p45/46/47.

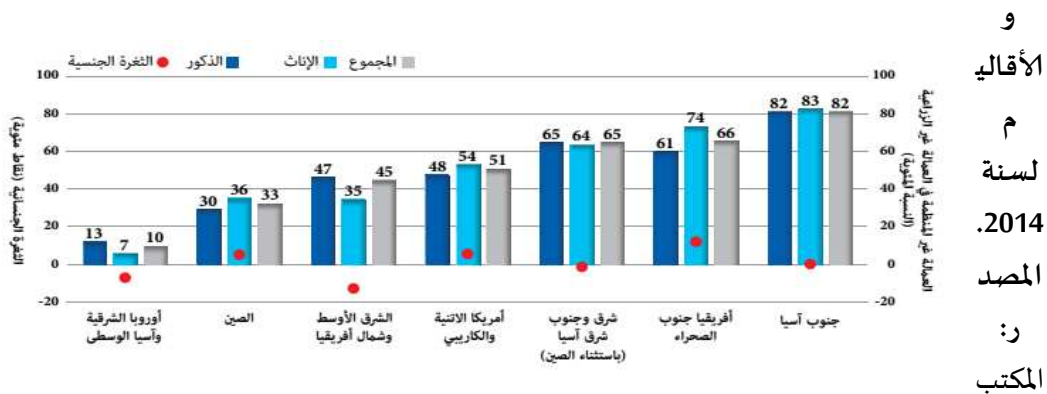
نلاحظ من الجدول أعلاه، ان الاقتصاد غير الرسمي موجود بالبلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، غير ان حدته تختلف. إذ يتراوح حجم الظاهرة ما بين (9-16.5%) بالبلدان المتقدمة، في المقابل تصل هذه النسبة الى (72.5%) بالبلدان النامية. اكبر النسب سجلت بأمريكا اللاتينية بكل من جورجيا في حدود (72.5%)، تلمها بوليفيا بـ (70.7%). وبالنسبة لأفريقيا، تتشابه دول الشمال المغربي من حيث حجم الاقتصاد غير الرسمي بنسبة ما بين (35 و41.5%)، و اكبر نسبة بـ تنزانيا بـ (63%). بعد كل من افريقيا وامريكا اللاتينية تأتي أوروبا الشرقية، حيث اكبر بـ أذربيجان (69.6%) ثم أوكرانيا (58%). أما بالنسبة لآسيا إذ نجد اكبر النسب في كل من تايلاند (57%) وكمبوديا (54%) والفلبين (48%) تقريبا، واقلها في كل من الصين (14.3%) وسنغافورة (14%)، وهي تشبه دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من حيث الظاهرة إلى حد ما.

تشير بعض النسب أعلاه، خاصة في بعض البلدان الفقيرة الى درجة حدة الظاهرة، حيث السمة غير الرسمية تفوق الاقتصاد الرسمي، ما يستدعي مزيدا من الجهود للتعامل مع الظاهرة.

أما بالنسبة لتطور حجم التشغيل غير الرسمي حول العالم، فالشكل الموالي يوضح بيانات هامة حول العمالة غير الرسمية حسب الجنس باستثناء الزراعة في اهم أقاليم العالم.

يعمل ما زهاء 2.5 مليار عامل، او نصف القوى العاملة في العالم، في الاقتصاد غير الرسمي. حيث ما يعادل (82%) من إجمالي العاملة في جنوب آسيا تعمل في اطار الاقتصاد غير الرسمي باستثناء الزراعة، مقارنة بـ (10%) بأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. و (45%) في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، (66%) افريقيا جنوب الصحراء، (33%) بالصين.

الشكل رقم (01): العمالة غير الرسمية كنسبة من مجموع العمالة غير الزراعية حسب نوع الجنس



الدولي للعمل، تنظيم العمال في الاقتصاد غير المنظم، موجز سياسات الأنشطة الخاصة بالعمال التابع لمنظمة العمل الدولية، المكتب الدولي للعمل، الطبعة الأولى، جنيف، النمسا، 2016، ص 01.

ملاحظة: تختلف التجمعات الإقليمية عن تلك الواردة في التصنيف الرسمي لمنظمة العمل الدولية. وتجمع التقديرات الإقليمية للعمالة في الاقتصاد غير الرسمي بين التقديرات المباشرة المستقاة من بيانات الدراسة ان (40 بلدا). والتقديرات غير المباشرة الخاصة بالبلدان التي تفتقر الى تقديرات المباشرة (80 بلدا). وتستند التقديرات بالنسبة الى الصين الحضرية الى ست مدن (فوزو، غوانغزون شنغهاي، شينيانغ، ووهان، جزان). وتمثل الثغرة الجنسانية بين النساء والرجال في العمالة غير الرسمية غير قطاع الزراعة.

بالنسبة لعمالة النساء بالاقتصاد غير الرسمي، في كل من جنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، والصين، و إفريقيا جنوب الصحراء، تفوق عمالة الرجال، يرجع ذلك الى خصوصية سوق العمل بهذه البلدان والفقير، وفوارق تكاليف التوظيف بين الرجال والنساء. في ذات السياق، وحسب احصائيات لسنة 2016، حول التشغيل غير الرسمي حول العالم، فقد بلغ المتوسط العالمي للعمالة غير الرسمية (39.7%) من ضمنها قطاع الزراعة والاسر المعيشية و عمالة القطاع غير الرسمي، وبالنسبة للمنشآت غير الرسمية بلغت ((83.1%) من ضمنها قطاع الزراعة والاسر المعيشية. في المقابل بالنسبة لمتوسط هذه النسب للدول العربية، فقد كانت على التوالي، (54.3%) للعمالة و(92.3%) للمنشآت غير الرسمية.¹⁴

ثالثا: واقع الاقتصاد غير الرسمي الجزائري وأهم أسبابه

رغم قلة البيانات حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الا انه يؤدي دورا مهما في خلق مناصب شغل وتوليد الدخل لكثير من الأفراد وأسرهم، خاصة بالنسبة للعمالة التي لم يستوعبها سوق العمل، او تصنف على انها عمالة هشة -رغم عملها بالاقتصاد الرسمي-. وعلى الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في العقدين الأخيرين. الا ان البيانات الواردة في سوق العمل، تدل على تأصل الظاهرة وعمقها بالجزائر.

* حجم الاقتصاد والتشغيل غير الرسميين في الجزائر: تختلف تقديرات حجم الاقتصاد والتشغيل غير الرسميين، باختلاف الجهات التي تقوم بالعملية، واختلاف المناهج المستخدمة في التقدير، وكذا النظرة الى السمة غير الرسمية وشموليتها او عدم ذلك لبعض الأنشطة والوظائف.

تشير بعض البيانات الموضحة عن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الى ان الظاهرة ارتفعت من (34%) إلى (37.1%) وذلك ما بين (1999-2007) نسبة الى إجمالي الناتج المحلي، كما هو مبين في الجدول الموالي رقم (03).¹⁵ وهي نسبة مضاعفة اربع مرات مقارنة بمثلتها في بعض البلدان المتقدمة. هذه النسب تدل حقيقة عمق الظاهرة بالاقتصاد الجزائري، عادة ما يرافق مثل هذا التوسع، زيادة في

العمالة غير الرسمية، وهي أكثر دلالة عن السمة غير الرسمية، كما تعنى بأولوية خاصة بالتحليل، كاتجاهات عالمية لتحليل والتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي.

الجدول رقم (03) : حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1999-2007).

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة % من إجمالي الناتج المحلي (GDP)	34	34,1	34,4	34,9	35,8	36,6	37,3	37,3	37,1

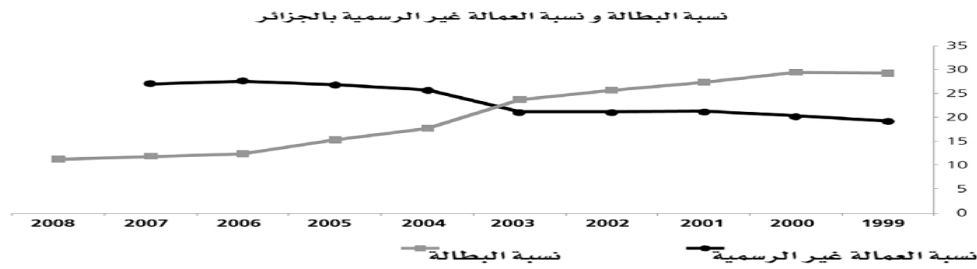
Sources: Friedrich Schneider , Andreas Buehn , Claudio E. Montenegro , *Shadow*

Economies All over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007

(Revised Version) ,Policy Research Working Paper(WP 5356) ,(World Bank &Europe and Central Asia Region ,Human Development Economics Unit) ,World Bank, Washington D. C July 2010. p45.

وحسب الديوان الوطني للإحصاء الجزائري، فإن التشغيل غير الرسمي ارتفع خلال الفترة (2001-2010)، رغم تراجع معدلات البطالة لهذه الفترة، حيث انخفض معدل البطالة من (17.7%) سنة 2004 إلى (10%) في 2010.¹⁶ والشكل الموالي يبين انه رافق انخفاض معدل البطالة، زيادة في حصة التشغيل غير الرسمي خلال الفترة (1999-2008).

الشكل رقم (02): تطور حجم التشغيل غير الرسمي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1999-2008).



(2008).

المصدر: الحسن العاشي، مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق: تحديات البطالة في المغرب العربي، أوراق كارنيغي، العدد 23، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، 2010، ص 19.

تشير بيانات أخرى للديوان الوطني للإحصاء الجزائري، الى تطور ارتفاع التشغيل غير الرسمي بالجزائر حسب الجنس ما بين (2010-2011). كما بين الجدول الموالي.

الجدول رقم(02): التشغيل غير الرسمي بالجزائر (باستثناء الزراعة) خلال الفترة (2001-2010) نسبة إلى إجمالي التشغيل.

التشغيل غير الرسمي (باستثناء الزراعة)	2001	2005	2010
الذكور	%33.3	%42.7	%46.2
الإناث	%34.9	%34.1	%42.5
الإجمالي	%33.5	%41.3	%45.6

Source : ONS ,enquête emploi auprès des ménages 2010, Collections Statistiques N°

170/2012,Alger. 2012. p11.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أن حصة التشغيل غير الرسمي ارتفعت ما بين 2001 و 2010 وذلك في حدود 10% بالنسبة للذكور أو الإناث، وهذا باستبعاد قطاع الزراعة وهو قطاع معظم عمالته غير رسمية في الجزائر.

في ذات السياق، تشير تقديرات أخرى للتشغيل غير الرسمي بالجزائر (باستثناء الزراعة) خلال الفترة (2010-1975). أن نسبة التشغيل غير الرسمي ارتفعت من (21.8%) خلال الفترة (75-79) إلى (42.7%) خلال الفترة (1995-1999)، ونسبة (42.7%) خلال الفترة (2000-2004)، ليصل إلى (45.6%) خلال الفترة (2005-2010) أي زيادة بأكثر من (20%).¹⁷

*أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: يعود توسع الاقتصاد والتشغيل غير الرسميين في الجزائر إلى العوامل التالية:¹⁸

- الأداء الضعيف لبيئة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر، ما انعكس سلبا على توطين الاستثمار، خاصة القطاع الخاص.
- اختلافات هيكل سوق العمل، ونظم الحماية الاجتماعية. ما انعكس سلبا على هيكل التوظيف ونوعية الوظائف في سوق العمل.
- جمود النظام الضريبي.
- ثقل وجمود اللوائح التنظيمية المتعلقة ببدء وتصفية الأنشطة التجارية، وارتباطها بمشاكل البيروقراطية وكثرة الإجراءات.
- حصر أو عدم ترخيص ممارسة بعض الأنشطة.
- ضعف وهشاشة السياسات القطاعية المتبعة على مستوى الاقتصاد الرسمي، وهو ما ينعكس سلبا على الاستثمار المنتج وهيكل التوظيف.

* القطاعات المساهمة في الاقتصاد غير الرسمي: من أهم هذه القطاعات نركز على مايلي:¹⁹

-قطاع التجارة : يعتبر ها القطاع من بين أهم القطاعات التي تجذب العمالة غير الرسمية بشكل رئيسي، كما تستقطب العمالة الرسمية بدوام جزئي متى اتاحت الفرصة لذلك. ونظرا لمحدودية فرص العمل الرسمية وفشل الجهود المبذولة لذلك، فعادة ما تغض النظر عنها الجهات الرسمية باعتبارها ممارسات غير نظامية، في اطار جيوسياسي واجتماعي متغير محليا وإقليميا، وبالتالي فهي صمام أمان للانفجارات الشعبية. وعموما تمارس التجارة غير الرسمية، اما عن طريق أسواق موازية (حيث أسعار المواد والخدمات اقل من أسعار السوق الرسمية نظرا لحجم العرض الوافر) كما تمارس في أسواقا سوداء (حيث أسعار المواد والخدمات أعلى من أسعار السوق الرسمية نظرا لمحدودية العرض وكثرة الطلب).

-قطاع البناء والأشغال العمومية :أدت الهجرة الريفية في أعقاب العشرية السوداء، وزيادة النمو الديمغرافي، الى تفاقم مشكل السكن والمرافق والهياكل المرتبطة به. وهو ما حرك ورشات البناء على اختلاف أنواعها واحجامها، ما زاد الطلب على العمالة، حيث جزءا منها عمالة غير رسمية، وهنا نميز الحالات التالية من التوظيف غير الرسمي في هذا القطاع:

- ورشات رسمية تنشط في إطار رسمي لكن بتوظيف عمالة رسمية (مصرح بها) وعمالة غير رسمية (غير مصرح بها).

- ورشات غير رسمية تنشط في إطار غير رسمي في الغالب (انجاز مساكن أو ورشات عمل فوضوية) وهذا بتوظيف عمالة غير رسمية.

-ورشات غير رسمية تنشط في إطار رسمي لمشاريع بناء رسمية مرخصة لورشات رسمية أخرى بتوظيف عمالة غير رسمية أو عمال متقاعدين ذوو خبرة في قطاع البناء

-قطاع الفلاحة : إحصاءات التشغيل غير الرسمي، عادة ما تستبعد قطاع الفلاحة إلا انه في الجزائر مساهما مهما في العمالة غير الرسمية ،وهو مرتبط بنشاط الأسر المعيشية.

رابعا : التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

أثبتت التجارب الدولية الناجحة في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي، انه ينبغي ان يكون بالسياسات المضادة، خاصة إذا تعلق الأمر بالأنشطة المشروعة والتي تحتاج إلى التنظيم والدعم. وإنما بالسياسات الصحيحة، وهذا بعد المعرفة الدقيقة وأهم خصائص الأنشطة والوظائف غير الرسمية، طبيعة العمالة غير الرسمية وتحليل الأسباب الرئيسية لضلعها في الظاهرة.

بعد تحديد أهم الأسباب وراء الظاهرة، تأتي مرحلة أخرى ترتبط بالإجراءات والسياسات التصحيحية. وهذه الأخيرة ترتبط بخصوصية الظاهرة في كل بلد على حدي، فما يصلح منها لبلد لا يصلح بالضرورة لآخر. كما ان الإجراءات المتخذة ينبغي ان تصاغ في إطار إستراتيجية متكاملة على

مستوى الاقتصاد تشمل كل القطاعات، لكي تنجح، و في اطار كلاما على الجزائر حول التحول من الاقتصاد غير الرسمي الى السمة الرسمية نقترح مايلي :

*تحسين أداء بيئة ممارسة الأعمال في الجزائر: في هذا الشأن أكدت بعض الدراسات الصادرة عن البنك الدولي، ان بيئات الأعمال جيدة الأداء تتميز باقتصاد غير رسمي اقل، على عكس بيئات الأعمال رديئة الأداء فهي عادة ما تفتقرن بحجم اقتصاد غير رسمي اكبر، وتكون ارضا خصبة لانتشار انشطته. وهنا نشير الى ان ترتيب الجزائر من سهولة ممارسة أنشطة الاعمال تراجع بحوالي (20مرة) ما بين سنتي (2010-2017)، من الرتبة 136 الى الرتبة 156 حسب تقارير ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي ضمن عينة مكونة من 189 الى 190 بلدا، كما بين الملحق رقم (01). رغم الإصلاحات المتخذة في الجزائر، تبقى غير كافية وهو ما يبقى الجزائر ضمن الثلاثين البلد الأخيرة في الترتيب.

*إصلاح النظام الضريبي وجعله اكثر مرونة : رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر فيما يخص النظام الضريبي، الا ان أدائه لا يزال ضعيفا مقارنة ببعض البلدان، وهذا ما بينه تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لمجموعة البنك الدولي، فرغم التحسن النوعي في الترتيب، الا انه فيما يخص هذا المؤشر احتلت المرتبة (155) ضمن عينة من (190) بلدا لسنة 2017، وهي ضمن (35) بلد الأخيرة، أما مقياس مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء فيما يخص الضرائب فقد استقر عند (53.99) نقطة لسنة 2017 ، مقابل (100) نقطة للأداء الجيد (0) نقطة للأداء الضعيف. وإذا ما قورنت الجزائر ببعض الأقاليم الأخرى فيما يخص بعض مؤشرات النظام الضريبي لسنة 2017، فنجد ان متوسط عدد مرات دفع الضرائب في الجزائر يفوق ب (10) مرات متوسط عدد مرات دفع الضرائب في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقريبا، وأكثر من ضعف المتوسط السائد في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. أما فيما يخص الوقت المستغرق سنويا بالساعات لدفع الضرائب في الجزائر، فهو أكثر ب(100 ساعة تقريبا) عما هو سائد في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. أما فيما يخص نسبة إجمالي سعر الضريبة من الأرباح فهي مرتفعة في الجزائر (65.6%) مقارنة بالمتوسط السائد بدول منظمة التعاون والتنمية ب(40.9%)، أي بفارق (24.7%)²⁰.

*توليد العمالة الجيدة والمستدامة : نوعية الوظائف التي يتم خلقها في سوق العمل الرسمي، تعتبر محددًا مهما لمدى انتشار العمالة غير الرسمي. غير ان ما يحدد نوعية الوظائف هذه مرهون بسياسات الاقتصاد الكلي-(على مستوى كل القطاعات)- اذ تعتبر السياسة القطاعية احد اهم الجوانب الرئيسية لخلق التوظيف في الأجل المتوسطة والطويلة. ذلك لان أوجه القصور بأسواق العمل في استحداث وظائف جديدة، يساهم توسع التشغيل غير الرسمي.²¹ في المقابل نشير الى ان هذا السياسات المؤاتية لخلق العمالة الجيدة لا تنجح الا في ظل بيئة اعمال جيدة الأداء.

*الإدارة الجيدة لأسواق العمل وجعلها أكثر مرونة : من خلال تحسين ظروف العمال والرقابة وتفتيش العمل والعدالة والمساواة، حماية حقوق العمال²²، وهياكل الأجور، وأوقات العمل والدوام الجزئي. ضف الى ذلك تفعيل دور وكالة التوظيف في التوسط في التوظيف و العمل الثانوي. كذلك جعل قوانين العمل أكثر مرونة لتشمل الفئات المهمشة دون اقصاء، وحماية الطفولة من الاستغلال. *تسهيل فرص الحصول على التمويل : تسهيل إمكانيات الحصول على التمويل، خاصة للفئات المهمشة والمؤسسات الصغيرة، سوف يساهم في التحول التدريجي، للعمالة والوحدات غير الرسمية الى التحول الى السمة الرسمية.

*تفعيل جسور التواصل والحوار مع المنخرطين بالظاهرة : سواءا تعلق الامر باصحاب الورشات او العاملة غير الرسمية، من شان فتح جسور هذا الحوار ان يحدد حواجز عدم المشاركة الرسمية، وهنا يتم مع الوقت تذليل هذه الأخيرة مع الوقت.

* مد نطاق الحماية الاجتماعية : يمكن ان تؤدي نظم الحماية الاجتماعية، دورا مهما وقاطرة للتحول الى السمة الرسمية في الجزائر، حيث ان مد نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل الجميع، مع رصد التمويل الكافي لذلك في اطار إستراتيجية متوسطة وطويلة الاجل.

خاتمة :

لقد تغيرت وتعددت المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالسمة غير الرسمية، منذ اكتشافها في بداية السبعينيات حتى الوقت الراهن، ويعود الفضل في ذلك الى المهتمين وجهود بعض المنظمات الدولية، مثل المكتب العمل الدولي والمنظمة الدولية للعمل، كما تشير أيضا الى تغير هام في جوانب واهداف تحليل السمة غير الرسمية. فمن ذلك المفهوم الذي كان يركز على المنشآت غير الرسمية الى المفهوم الذي يركز على نطاق امتداد العمالة غير الرسمية، ويعنى بتنظيم هذه الأخيرة. في المقابل مفهوما آخر يشمل كل من الأنشطة المشروعة وغير المشروعة غير الرسمية صعبة القياس، باستخدام توصيف الاقتصاد غير الملاحظ. واذا نظرا الى البيانات الواردة عن حجم الظاهرة حول العالم، فان هذه الأخيرة على اختلاف حدتها لا تكاد تخلو من كل بلدان العالم بما فيها المتقدمة، فقد تبين من آثار الازمة العالمية الأخيرة 2008، على أسواق العمل بهذه البلدان اوجها جديدة من التعاقد الباطني للعمالة غير الرسمية، وهو ما يضيف عليها جانب المرونة.

في اطار كلامنا عن الاقتصاد غير الرسمي، تعد الجزائر من بين البلدان التي تعتبر فيها الظاهرة جزءاً هاماً من المجتمع، رغم قلة البيانات والتقليل من شأنها من قبل السلطات المركزية، الا ان الواقع يثبت عكس ذلك. بسب تراجع مستوى التنمية وضعف أداء مناخ الاعمال، وتبعية الاقتصاد الى قطاع المحروقات.

الاقتراحات :

- التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي، ينبغي ان يكون التحول الى السمة الرسمية تدريجيا، ولا يكون بالسياسات المضادة، ويكون من خلال خطة استراتيجية متكاملة متوسطة وطويلة الاجل (على مستوى الاقتصاد الكلي) تشمل كل القطاعات.
- لابد من المعرفة الدقيقة لخصائص كل نشاط او عمالة غير رسمية، وتحليل أسباب انخراطها غير الرسمية قبل اتخاذ الاجراءات المناسبة.
- بعض الأنشطة تحتاج الى التنظيم فقط (إضفاء الطابع القانوني لها)، على عكس أخرى تحتاج الى انفاذ القانون وفرض سلطته.
- اصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية، لتستهدف اكثر الفئات المهمشة والضالعة في الاقتصاد غير الرسمي، لتسهيل عملية التحول.
- تقنين ممارسة بعض الأنشطة والخدمات غير الرسمية، التي يغذيها الطلب الرسمي، مثل (السوق السوداء للصرف الأجنبي...).
- تفعيل الحوار البناء مع أصحاب الورشات الخفية والعمالة غير الرسمية في مختلف القطاعات، لتسهيل عملية التحول.
- إصلاح الهيئات المشرفة على دعم الشباب البطال، وربطها بالفعالية الاقتصادية بعيدا التدخلات السياسية الارتجالية.
- التوجه نحو تنويع الاقتصاد، لتجنب الصدمات البترولية والتبعية له، والنهوض بالقطاعات الأخرى، التي تعتبر قاطرة للتحول.
- الاستفادة من التجارب القطرية والعالمية الناجحة في التعامل مع الظاهرة، مع مراعاة خصوصيتها في الجزائر.
- تبني التكنولوجيا المالية في النظام المصرفي، من اجل تحسين جودة الخدمات المالية وتقليل تكاليفها، حتى تصل الى الشرائح المهمشة ماليا وتسهل عمليات الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة، واشراكها في النظام المالي. وعن طريق عملية الاشراك المالي هذه يمكن تحويل جزء كبير من الاقتصاد غير الرسمي الى السمة الرسمية، من خلال تحويل المعاملات النقدية التقليدية الى المعاملات النقدية الالكترونية، وهنا تسحب الكتلة النقدية المقابلة للاقتصاد غير الرسمي تدريجيا.
- لا تنجح البنود السالفة الذكر، الا اذا توفر مناخ اعمال ملائم للاستثمار المنتج، يخلق مع الوقت مؤسسات مستدامة، تضمن وظائف رسمية وتستقطب العمالة غير الرسمية. ويكون ذلك من خلال :
- إصلاح النظام الضريبي وجعله اكثر مرونة، للتقليل من التهرب الضريبي وغيرها من أشكال التملص.

- إصلاح قوانين العمل وجعلها أكثر مرونة لسياسات التوظيف، و موجهة للشرائح المتضررة.
 - تسهيل إجراءات التجارة الخارجية.
 - تبسيط إجراءات ملكية العقارات. فالحصول على الملكية يسهل من عمليات التمويل من النظام المصرفي، ومن عملية التحويل الى السمة الرسمية.
 - تقليل وتبسيط إجراءات وتكاليف بداية الأنشطة التجارية وإمكانيات تصفيتها.
- المراجع والهوامش:

¹ - كيث هارت، الاقتصاد غير الرسمي التطور والتقدم، مجلة حوار المونل نظرة على الاقتصاد الحضري غير الرسمي، العدد (01)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عمان الأردن، الطبعة العربية، يونيو/حزيران 2007، ص17.

^{*} كيث هارت، أستاذ علم الانسان/الانثروبولوجيا، جامعة غولدسميث في لندن/المملكة المتحدة.

² -Bénédicte fontenau, marth nyssene, abdou salam fall, **Le secteur informel : Creuset de Pratiques D'économie solidaire ?**, (1999), Dossier documentaire : **le secteur informel**, conseil national économique et social, Direction des publications, Alger, juin 2002, p77.

³ - كيث هارت، الاقتصاد غير الرسمي التطور والتقدم، مجلة حوار المونل نظرة على الاقتصاد الحضري غير الرسمي، العدد (01)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عمان الأردن، الطبعة العربية، يونيو/حزيران 2007، ص17.

⁴ - الأمم المتحدة وآخرون، نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة 2008 (SNA2008)، الأمم المتحدة، سويسرا، 2009، ص 679.

⁵ - ILO, **The Informal Economy And Decent Work: A Policy Resource Guide Supporting Transitions To Formality**, Employment Policy Department, International Labour Organization, Geneva, 2013, p05.

⁶ - (OECD, ILO, IMF, CIS), **Measuring the Non-Observed Economy – A Handbook, STATISTICS**, Publications, OECD, France, 2002.p37.

⁷ - مكتب العمل الدولي، المبادئ والحقوق الأساسية في العمل: من الالتزام الى العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة (101)، سويسرا، 2012، ص 34.

⁸ - الأمم المتحدة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 679.

⁹ - منظمة العمل الدولية، نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم، قاموس المصطلحات، منظمة العمل الدولية، سويسرا، الطبعة الأولى، 2009، ص04.

¹⁰ - منظمة العمل الدولية، نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم، قاموس المصطلحات، مرجع سبق ذكره، ص 42.

¹¹ - بن قيدة مروان، دور اصلاح بيئة الاعمال في احتواء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 18-المجلد 01، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2018، ص 120/119.

¹² - بن قيدة مروان، التشغيل غير الرسمي في الجزائر واشكالية تنظيمه، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11-المجلد 02، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014، ص 152/151.

¹³ -المكتب الدولي للعمل، تنظيم العمال في الاقتصاد غير المنظم، موجز سياسات الأنشطة الخاصة بالعمال التابع لمنظمة العمل الدولية، المكتب الدولي للعمل، الطبعة الأولى، جنيف، النمسا، 2016، ص 01.

¹⁴ - ILO, **Women and men in the informal economy: a statistical picture (third edition)**/ International Labour Office – Geneva ,2018, P25.

¹⁵ - Friedrich Schneider , Andreas Buehn , Claudio E. Montenegro , **Shadow Economies All over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007** (Revised Version) ,Policy Research Working Paper(WP 5356) ,(World Bank &Europe and Central Asia Region ,Human Development Economics Unit) ,World Bank, Washington D. C July 2010. p45.

¹⁶ - (ONS) ,**Activité, Emploi a Chômage au 4^{ème} Trimestre 2013,N° 653** ,Algérie,2013, p p11-12.

¹⁷ - Jacques Charmes,**The Informal Economy Worldwide: Trends and Characteristics**, Margin: The Journal of Applied Economic Research,National Council of Applied Economic Research , Washington DC,2012,p110.

¹⁸ - بن قيدة مروان، دور اصلاح بيئة الاعمال في احتواء ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 142/141.

¹⁹ - بن قيدة مروان، إشكالية تنظيم العمالة في القطاع غير الرسمي- دراسة حالة الجزائر-أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص : بنوك، نقود و مالية، جامعة البليدة 02، (غير منشورة)، 2016، ص 195/194.

²⁰ - البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2017، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الو م أ، 2017.

²¹ - مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، مؤتمر العمل الدولي الدورة (103) 2014، التقرير الخامس، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، 2014، ص ص 32-33.

²² - منظمة العمل الدولية، المساواة في العمل، مجلة عالم العمل، العدد 59، منظمة العمل الدولية، جنيف سويسرا، نوفمبر 2007، ص 29.

الملحق (01) : سهولة ممارسة أنشطة الاعمال في الجزائر (2010-2017).

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
156	163	154	153	152	148	136	136	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
142	145	141	164	156	153	150	148	بدء النشاط التجاري (الترتيب)
12	12	13	14	14	14	14	14	- عدد الإجراءات
20	20	22	25	25	25	24	24	- الوقت بالأيام
11.1	10.9	11.0	12.4	12.1	12.1	12.9	12.1	- التكلفة (%) من متوسط
0.0	23.6	24.1	28.6	27.2	30.6	34.4	31.0	الدخل القومي للفرد) - الحد الأدنى لرأس المال (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)
77	122	127	147	138	118	113	110	استخراج تراخيص البناء (الترتيب)
17	17	17	19	19	19	22	22	- عدد الإجراءات
130	204	204	241	281	281	240	240	- الوقت بالأيام
0.9	0.9	0.7	60.1	54.6	23.1	44	39.6	- التكلفة (%) من متوسط الدخل القومي للفرد)
178	176	131	133	129	127	124	122	التجارة عبر الحدود (الترتيب)
-	-	8	8	8	8	8	8	- عدد للمستندات اللازمة لإتمام التصدير
-	-	17	17	17	17	17	17	- الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)
-	-	1.270	1.27	1.26	1.248	1.248	1.248	- تكلفة التصدير (بالدولار للمحاوية)
-	-	9	9	9	9	9	9	- عدد للمستندات اللازمة لإتمام الاستيراد
-	-	26	27	27	27	23	23	- الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)
-	-	1.33	1.33	1.33	1.318	1.428	1.428	- تكلفة الاستيراد (بالدولار للمحاوية)
102	106	120	129	126	122	127	123	إنشاء العقود (الترتيب)
-	-	45	45	45	45	46	46	- عدد الإجراءات
630	630	630	630	630	630	630	630	- الوقت (بالأيام)
19.9	19.9	21.9	21.9	21.9	21.9	21.9	21.9	- التكلفة (%) من قيمة لمطالبة)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
156	163	154	153	152	148	136	136	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (الترتيب)
162	163	157	176	172	167	165	160	تسجيل الملكية (الترتيب)
10	10	10	10	10	10	11	11	- عدد الإجراءات
55	55	55	63	63	48	47	47	- الوقت بالأيام
7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	7.1	- التكلفة (%) من قيمة العقار
175	174	171	130	129	150	138	135	الحصول على الائتمان (الترتيب)
2	2	2	3	3	3	3	3	- مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)
0	0	0	4	4	3	2	2	- مؤشر عمق المعلومات الائتمانية
0.0	0.0	0.0	2.4	2.3	0.3	0.2	0.2	(0-6)
3.0	1.9	2.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	- نقطة السمات العامة للمعلومات
								الائتمانية (الآن عدد السكان الراشدين)
								- نقطة المزايا الخاصة بالمعلومات
								الائتمانية (الآن عدد السكان الراشدين)
173	174	132	98	82	79	74	73	حماية المستثمرين (الترتيب)
4	-	-	5	6	6	6	6	- مؤشر نطاق الإصلاح (0-10)
1	3	5	6	6	6	6	6	- مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة
5	3.7	4	4	4	4	4	4	(0-10)
-	3.3	4.5	5	5.3	5.3	5.3	5.3	- مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة
								الدعوى (0-10)
								- مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
155	169	176	174	170	164	168	168	تدفق الضرائب (الترتيب)
27	27	27	29	29	29	34	34	- التدفقات (عدد المرات سنوياً)
265	385	451	451	451	451	451	451	- الوقت (بالساعات سنوياً)
65.6	72.7	72.7	71.9	72	72	72.0	72.0	- إجمالي سعر الضريبة
								% من الإرباح
74	73	97	60	62	59	51	51	تصنيف النشاط التجاري (الترتيب)
1.3	1.3	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	- المدة الزمنية (بالسنوات)
7.0	7	7	7	7	7	7	7.0	- التكلفة (%) من قيمة
50.8	50.8	41.7	41.7	41.7	41.7	41.7	41.7	موجودات التغطية
								- معدل استرداد الدين
								(مستنتج عن كل دولار)

Sources: WORLD BANK , INTERNATIONAL FINANCE CORPORATION, Doing Business (2016,2017,2010,2011,2012,2013,2014,2015)(Making a difference for entrepreneurs) – Comparing business regulation in 183-189 economies –WORLD BANK, Washington D. C. : - Doing Business (2009) p86. -Doing Business (2010) p103. -Doing Business (2011) p145-Doing Business (2012) p78. -Doing Business (2013) p146. -Doing Business (2014) p174. -Doing Business (2015) p168. - Doing Business (2016) p184. - Doing Business (2017) p189.